African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 1, January - March 2025
Page No: 406-418
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

مراحل من التاريخ الليبي ودوره في تشكيل الوضع السياسي

د. ابراهيم أبو صلاح ابراهيم*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

Stages of Libyan history and its role in shaping the political situation

Dr. Ibrahim Abousalah Ibrahim*
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
University of Tripoli, Libya

*Corresponding author ibr.ibrahim@uot.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-12-15 **تاريخ القبول:** 2025-02-15 **تاريخ النشر:** 2025-02-27

الملخص
يتناول هذا البحث المراحل التاريخية للوضع السياسي في ليبيا حتى تاريخ الاستقلال، ولقد مر التاريخ السياسي بمحطات عديدة، وكان أهم تلك المحطات وأبرزها الدور الذي قامت به التنظيمات السياسية الليبية سواء التي كانت في إقليم برقة وإقليم طرابلس أو إقليم فزان، ذلك الدور ساهم في تحديد مستقبل ليبيا السياسي، على الرغم من تباين الاتجاهات والميول السياسية لتلك التنظيمات السياسية، فقد استطاعت أن تتفاعل مع الظروف والمعطيات الدولية الجديدة وتسخيرها لصالح خدمة قضية بلادهم.

الكلمات المفتاحية: التاريخ السياسي، الوضع السياسي، ليبيا.

Abstract
This research deals with the historical stages of the political situation in Libya until the date of independence. Political history has gone through many stations, and the most important and prominent of these stations was the role played by the Libyan political organizations, whether in the Barqa region, the Tripoli region, or the Fezzan region. This role contributed to determining the political future of Libya, despite the differences in the political trends and inclinations of these political organizations. They were able to interact with the new international circumstances and data and harness them to serve the cause of their country.

Keywords: Political history, political situation, Libya.

مقدمة:

كانت ليبيا ترزح تحت حكم الاحتلال لفترات متعاقبة وتمر بأصعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، استطاع الليبيون وعلى مر العصور بالرغم من قلة عددهم ونقص خبرتهم السياسية، مقارنة بمساحة أرضهم الشاسعة، أن يحدثوا حراكا سياسيا واجتماعيا في العديد من المرات، تجسد ذلك في إنشاء الجمعيات الأهلية والهيئات والأحزاب السياسية، التي توزعت على أقاليم البلاد الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان)، وقد لعبت الزعامات الوطنية في مختلف البلاد دورا كبيرا في تشكيل وتأسيس تلك التحركات، وقد تقاطعت حركة الكفاح المسلح مع حركة الكفاح السياسي في بروز هذه الزعامات فعلى

سبيل المثال لا الحصر وفي جانب الكفاح المسلح برز كل من عمر المختار، وأحمد الشريف، وسليمان الباروني وعبد النبي بلخير ومحمد سوف، وأما في الجانب السياسي فبرز إدريس السنوسي، وبشير السعداوي و يحي الباروني وأحمد سيف النصر و مختار كعبار، وغيرهم كثير.

مشكلة البحث:

أن الإشكالية الرئيسية التي يطرحها هذا البحث تتمثل في معرفة المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة الليبية سياسيا، وتحديد العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي والتي ترتبط بطبيعة النظام السياسي القائم ذلك أن هذه العوامل هي التي تشكل البنية الداخلية للدولة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الموضوعات والمراحل السياسية الهامة التي يجب أن تفرد لها دراسة علمية لتحليل جوانبها وأبعادها المختلفة، لاسيما وأنه يتعلق بمراحل التكوين السياسي وفي أحقاب مختلفة حتى تحقيق استقلال ليبيا، والذي مازال محتاجا إلى المزيد من الدراسات العلمية.

أهداف البحث:

1- التعرف على المراحل التاريخية التي مرت عليها ليبيا وتشكيل الوضع السياسي لكل مرحلة.
2- تحديد الأدوار الذي اضطلعت به الجماعات السياسية في كل مرحلة.
3- إبراز دور الزعامات والقيادات الوطنية في تأسيس الحركات السياسية.

فرضية البحث:

ينطلق الباحث من فرضية مفادها أن التاريخ السياسي كان له دور كبير في استقلال ليبيا، كما أن للزعامات والهيئات والجمعيات والأحزاب والنخب السياسية دور كبير في تحقيق هذا الاستقلال.

حدود البحث:

- الحدود الزمنية: منذ بداية نشأة أول نظام حكم في ليبيا (العهد اليوناني) إلى تاريخ الاستقلال 1951.
- الحدود المكانية: ليبيا.

مناهج البحث:

استخدم الباحث عدة مناهج كان من أبرزها:

1- المنهج التاريخي: حيث أنه يساعدنا في سرد الوقائع التاريخية، لغرض تتبع مسار التاريخ السياسي، حتى يتسنى لنا جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات.
2- المنهج التحليلي: وتمت الاستعانة به من أجل تحليل مراحل وتشكيل السياسة في ليبيا
3- منهج دراسة الحالة: تم الاستعانة بهذا المنهج وذلك لغرض دراسة المراحل التاريخية في السياسة الليبية لغرض التعمق وتحليل الجزئيات من أجل تكوين خلفية سياسية وثقافية، وكذلك لجمع المعلومات عنها.

تقسيم البحث:

تم تقسيم موضوع البحث تبعا للخطة التالية:

المبحث الأول :مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم اليونانيين والرومان.
المبحث الثاني: مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم الإسلامي.
المبحث الثالث: مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم العثماني.
المبحث الرابع: مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم الإيطالي.
المبحث الخامس: مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم البريطاني.

المبحث الأول: مرحلة الوضع السياسي فترة حكم اليونانيين والرومان.

لقد أثبتت الاكتشافات الأثرية أن ليبيا كانت تتمتع منذ القدم بحضارات إنسانية عظيمة الأثر والتأثير. وقد امتد أثر هذه الحضارات إلى وادي النيل شرقاً والجزائر غرباً وجنوبي أوروبا "[1]. ويمكن القول إن ليبيا لم تحظى بوجود سلطة سياسية محددة أو وجود نظام سياسي معين قبل قدوم تلك الحضارات إليها، فلم تتواجد فيها ألا بعض القبائل المهاجرة من جنوب الجزائر وتونس والتي استقرت في شمالها وكونت مملكة الشمال الليبي تم إمارات الصعيد الليبي بعدما هاجمت بنجاح وادي النيل "[2]

وفي أواسط القرن السابع قبل الميلاد، هاجرت اليها بعض الجماعات اليونانية من مدينة أثينا وغيرها، وذلك بسبب ما كانت تعانيه شبه الجزيرة اليونانية من أوضاع اقتصادية متردية، لتستقر في الشمال الشرقي من ليبيا. تعايشت تلك الجماعات وامتزجت مع السكان الليبيين عن طريق التزاوج، " وأنشؤ في عام 631 ق.م مدينة قورينا "[3] *- دولة مدينة - قوامها النظام الملكي، غير أنها لم تحضي بالاستقرار وذلك لحدوث صراعات بين اليونانيين، ولإعادة الاستقرار إليها أستعين بأحد الفقهاء الإغريق - ديموتاكس - وذلك لوضع قواعد ثابتة لنظام الحكم، واستنادا لما وضعه ذلك الفقيه أقيم مجلس مكون من ثلاث طبقات من المهاجرين، غير أن هذا النظام لم يستقر أيضاً.

عرفت قورينا في القرن الخامس قبل الميلاد نظام جمهوري مستقر حيث أزدهر فيه التفكير ونشطت معه الحركات الحزبية السياسية، ويبدو أن ذلك كان انعكاس لازدهار الحركات الحزبية السياسية التي تميزت بها أثينا في تلك الفترة، غير أن ذلك لم ينعكس على المواطنين الليبيين والذين اعتبروا أجانب فلم يكن لهم أي مشاركة سياسية تذكر.

قورينا كمثيلاتها من المدن في العديد من أنحاء البلاد، عاشت حياة سياسية تكاد تكون منفصلة عن غيرها من المدن. غير أنها ونتيجة لما صاحب نشاء المدن من ازدهار كياناتها السياسية أن فقدت جمهورية (قورينا) أهميتها ودخلت مع غيرها من (المدن) في حلف ينظم العلاقات السياسية فيما بينها "[4] .

أيضاً سيطرة الفينيقيون على السواحل الغربية، وقد تميزت فترة حكمهم بحرية واسعة. حيث تمتعت باستقلال ذاتي، فكان سكانها ينتخبون سنوياً، من بين الأعيان شخصين يقومان بمهام الإدارة والقضاء"[5] .

وبقدوم الفرس تم القضاء على تلك الأنظمة السياسية الوليدة، غير أنها عادت واستقلت وذلك بعد أن طرد الإسكندر الفرس منها، هذا الاستقلال لم يدم طويلاً، فما لبث أن استولى عليها البطالمة الذين وضعوا دستوراً للبلاد، وضعه بطليموس الأول "[6]، عماده نظام المجلسين، أحدهما يسمى (الجيروزياً)[7]* ويتكون من أعضاء معينين لمدى ستمائة عضوا، والأخر يتكون من خمسمائة عضوا يتم تحديدهم عن طريق الانتخاب ويتجدد نصف أعضائه كل سنة.

أرغم البطالمة على تسليم برقه لروما، كما أطيح بالقرطاجيين من قبل الرومان، الذين سلموا طرابلس إلى النورمانديين، بقيت سيطرة النورمانديين على طرابلس كمنطقة تابعة لروما، إلا أن الرومان عادوا وسيطروا على طرابلس، وبالتالي أخضعت كل من برقة وطرابلس وفزان إلى الإمبراطورية الرومانية، حكم البلاد والي روماني يحكم باسم الإمبراطور الموجود في روما، مع وجود بلديات محلية تمتعت بنوع من الاستقلال الإداري التنظيمي، إلا أنها تخضع في قراراتها النهائية للوالي.

حاول الرومان أن يربطوا القبائل الليبية، بسلطتهم السياسية عن طريق مجالس القبائل، وبذلك أصبحت القبائل غير مستقلة وأصبحت قيادات مجالسها تابعة ومساندة لتلك السلطة، فجميع القرارات والآراء التي يتم اتخاذها في المجلس لا تعتبر نهائية فهي تخضع لرؤية الحاكم الروماني (حاكم الولاية) باعتباره مسئول أمام مجلس الشيوخ الرومانية.

وبهزيمة" الرومان" من قبل الوندال عام 410م خضعت شمال أفريقيا ومنها ليبيا في عام 429م للحكم

---

[1] زاهية قدوره، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص 411

[2] محمود حسين سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، 1962، ص19

[3] الهادي مصطفى بولقمة، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، سرت، الدار الجماهيرية، 1995، ص 399

[4] زيادة تقولا، برقة الدولة العربية الثامنة، طرابلس: دار الفرجاني ص 36

[5] محمود حسن سليمان، مرجع سابق، ص 75

[6] محمود حسن سليمان، مرجع سابق، ص 64

[7]* الجيروزيا، مجلس شيوخ، انظر المرجع السابق، ص 64

الوندال الذي لم يجر إلا الدمار"[8]، ونتيجة لما ألحقه الوندال من دمار بالبلاد اضطر السكان للتعاون مع البيزنطيين للتخلص من سيطرتهم ولم تتخلص البلاد من البيزنطيين إلا بقدوم العرب عام 642 م.
إن أولئك المستعمرين الذين قدموا إلى ليبيا، كانت (دولهم) في تلك الفترة متقدمة في العديد من النواحي وخصوصا في اتجاه نظمها السياسية نحو الديمقراطية - أثينا و روما - ولذلك يطلق عليها " الحضارات " وإن كان هذا المفهوم قد ارتبط بالعمران أكثر من ارتباطه بالديمقراطية.
تلك الحضارات في واقع الأمر لم تحمل معها العلوم الفكرية أو الترجمات الأدبية عند قدومها إلى ليبيا، بل حمل مهاجريها وهم في الغالب معوزين أو بعض التجار والحرفيين أو عسكريين يحملون تعليما أقل من المتوسط، ولذلك فإن تأثيرهم لم يكن فكريا وإنما كان في العادات والتقاليد أو من خلال بعض الصناعات والفنون.

المبحث الثاني: مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم الإسلامي

إن انتصار الحضارة العربية الإسلامية على الحضارة الفارسية والبيزنطية انبعث الإسلام إلى المنطقة، فجاء بالعديد من قيم الإنسانية والتي لم تأتى بها الحضارات الأخرى.
لقد كان لقدوم الإسلام تأثير كبير على هذه المنطقة وغيرها، فقد هدب الإسلام من الحياة القبلية وذلك من خلال دعوته إلى الاعتدال في كل شي، قال تعالى " وجعلناكم أمة وسطاً "[9]، كذلك من خلال مواءمته بين مصلحة الفرد والجماعة وبين مطالب الروح والجسد وبين الزهد والترف.
فلم يسحق الإسلام الفرد من أجل مصلحة الجماعة، كما أنه لم يعلى من شأن الفرد حتى يطغى، وتتضح قيمة الفرد من الآية الكريمة، " من قتل نفساً بغير حق كمن قتل الناس جميعاً "[10]. ذلك التغيير كان له تأثيرا قوي على علاقات القبائل الليبية وعلى سلوك أفرادها، مما أدى إلى حدوث تغير في نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
لقد جاء العرب إلى ليبيا بقيادة عمر بن العاص، حيث أخضع برقة ثم طرابلس عام 643م للحكم الإسلامي، واكتمل ذلك بدخول عقبة بن نافع لفزان في زمن خلافة عثمان بن عفان، أيضا خضعت البلاد لحكم الأمويين خلال الفترة (661-750م)، وأصبحت تحكم عن طريق والي يعين من قبل الخليفة، وبقى الحال حتى بعد تولي العباسيين الخلافة ولم يتغير إلا بعد ضعف الحكم العباسي، حيث استقل الأغالبة بالحكم فأسسوا الإمارة الأغالبية والتي شملت إمارة إقليم ليبيا وتونس وبقوا إلى حين خلفهم الفاطميون خلال الفترة (909-1171)، أيضاً خضعت ليبيا كغيرها من دول شرق أفريقيا لحكم الأيوبيين (1250-1171) ومن بعدهم المماليك (1250 أ - 1517) ولم تشهد تلك الفترة أي مشاركة سياسية، وفي أحسن الأحوال شارك من سموا بالفقهاء الأمام في الرأي، ونظراً لتوالى الهجمات الصليبية على ليبيا أثناء الحكم الإسلامي، والتي انتهت بسيطرتهم عليها، استنجد الليبيين بالعثمانيين والذين لم يجدوا عناء في الدخول إليها سنة 1556 بحكم قوتهم العسكرية وخصوصا البحرية في تلك الفترة، وأيضا لترحيب الليبيين بهم باعتبارهم قوة إسلامية يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الدول الأوروبية.

المبحث الثالث: مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم العثماني

استطاع العثمانيين وفي عهد سليمان القانوني أخضع كل أقطار شمال أفريقيا لحكمه، ويمكن القول بأن هذه الفترة قد تميزت بوجود مشاركة في الحكم وبشكل غير مباشرة. فقد أوكلت الإدارة عملياً للحكام المحليين ولرؤساء القبائل وأكتفي الباب العالي بما يدفع إليه من ضرائب "[11]، غير أن ذلك ضل في إطار السلطة المركزية حيث يتولى الوالي المعين من اسطنبول إدارة الولاية. وكان يساعد الوالي في ذلك مجلس "الديوان" يترأسه "الداي". ذلك الحكم شبه الذاتي كان يتناسب عكسياً مع قوة الحكم العثماني والذي كان يعاني من حالة فوضى وعدم استقرار، إي أن قوة الحكام المحليين تقوى بضعف الحكم المركزي وتضعف بقوته.

---

[8] الهادي مصطفى بو لقمة، مرجع سابق، ص 410
[9] القران الكريم، سورة البقرة، الآية 143
[10] القران الكريم، سورة المائدة، الآية 32
[11] خدوري مجيد، ليبيا الجديدة، 1968 ص 7

أستمر ذلك الحكم إلى أن استطاع أحمد باشا القرمانلي - ضابط تركي - في عام 1711، أن ينصب نفسه حكماً على ولاية طرابلس، وفي ظل حكمه قسمت الولاية على أثر ذلك إلى ثلاثة مقاطعات هي طرابلس ومصراتة وبنغازي، ويمكن القول بأن القرمانليين أوجدوا بعض المؤسسات حيث " اعتبرت طرابلس وبنغازي من أهم الوحدات الإدارية، يحكم الباشا طرابلس، بينما يحكم أحد أفراد العائلة بنغازي، يلي الباشا في نظام الحكم - البي - وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، والمسئول عن الأمن والضرائب، ويلي ذلك قائد البحرية المسئول عن البحرية وتحصيل الرسوم الجمركية، ويليه وزير المالية، ووزير الشئون الخارجية، والى جانب هؤلاء وجد منصب كبير الوزراء، هذا عن الجانب التنفيذي، أما عن الجانب الذي يمكن تسميته بالتشريعي أو الاستشاري، فوجد ما عرف بالمجلس أو الديوان والذي لا يجتمع إلا بناء على طلب الباشا وبحضوره، كما يحضره الوزراء، وشيوخ القبائل، والمستشارين، ويتم في هذا الديوان تباحث شئون الدولة[12] تلك الهيئة الاستشارية لا تملك شي من السلطة الفعلية والتي كانت مركزة في يد الباشا فصلاحياتها لا تتجاوز الاستشارة.

وبانهيار حكم القرمانليين، عاد العثمانيون مرة أخرى خلال الفترة من 1835 إلي 1911 إفرنجي إلى ليبيا. وفرضوا سيطرتهم العسكرية على جميع أجزائها، وأحدثوا تغيير في نظامها إداري، فقد أصبحت طرابلس في عام 1864 أ ولاية يديرها ولى يمثل السلطان العثماني ويعين من قبله، أما برقه فقد أصبحت سنجقاً تابعاً لولاية طرابلس ولم تصبح ولاية قائمة بذاتها إلا في سنة 1879

وقد كانت المؤسسات السياسية على مستوى القمة لكل ولاية تتكون من مجلس استشاري يتألف من أعيان البلد يسمى " ديوان الباشا " وظيفته مساعدة الوالي استشاريا، أما على المستويات الدنيا فتتكون كل ولاية من عدة تقسيمات إدارية، وكانت على التوالي من حيث الأهمية الإدارية سناجق مقسمة إلى أقضيه، يشرف على كل قضاء قائمقام [13]. وكانت الأقضيه مقسمة إلى نواح يدير كل ناحية مدير. أيضا أنشئ ما عرف بالمتصرفية وهي شكل إداري تحتوي على مجلس" "إداري" يعين نصفهم - أربعة - وينتخب النصف الآخر من السكان "[14] أيضاً وجد مجلس بلدي لكل مدينة ويتكون من عشرة أشخاص منتخبين غالباً مهمتهم شؤون البلدية للمدينة، وكان يجتمع مرتين في الأسبوع"[15].

لقد كانوا العثمانيين مدركين للمكون الاجتماعي لليبيين - قبائل -، وعملوا على أن تكون تلك المؤسسات السياسية انعكاس لتلك التكوينات الاجتماعية، ولذلك فإن وضعهم لتلك التقسيمات كان مراعيا لتلك التركيبة الاجتماعية - القبلية - أي إنها كانت انعكاس لتلك الأوضاع

تلك التغييرات الإدارية التي أحدثها العثمانيين أدت إلى إحداث تغيير على نمط الحياة الاقتصادية، وأهم تلك التغيرات " إصدار قانون الأراضي وقانون الطابو"[16] وتشجيع الليبيين على تسجيل الأراضي مما أدى إلى إحداث تغيير على شكل الملكية فتحولت من مشاع إلى ملكية فردية، كما أصبح الليبيون ونتيجة للاستقرار يعتمدون على الزراعة المستقرة، بعد أن كانوا يعتمدون على الزراعة المتنقلة والرعي.

تلك التغييرات أحدثت تغييرات في شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الليبي، فقد أدي إلى بروز طبقات اجتماعية مثل طبقة الأعيان، الذين وظفوا كقضاة وإداريين ومدرسين وضباط في الجيش وفي الإدارة العثمانية، مقابل مرتبات شهرية، كما أدي إلى انتشار التجارة وذلك نتيجة لما وفرة العثمانيين من استقرار للأسواق التجارية.

لقد تباين شكل تلك الطبقات، من دينية كفئة العلماء إلى عسكرية، وأرستقراطية كفئة الكولوغية · أو أرستقراطية قبلية كشيوخ القبائل، ويمكن القول بأن أبناء هذه الطبقات فقط هم الذين تمكنوا من التعلم في تلك الفترة، وذلك في جامعات، كالأزهر في مصر والزيتونة في تونس "[17].

---

[12] هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، طرابلس، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981، ص 65

[13] زيادة تقولا، تاريخ ليبيا، معهد الدراسات العربية، 1958، ص 56

[14] شكري محمود فؤاد، ميلاد دولة ليبيا الحديثة "وثائق تحريرها"، مطبعة الاعتماد 1957، ص 84

[15] محمود حسن سليمان، مرجع سابق، ص 199

[16] الهادي مصطفى بو لقمة، مرجع سابق، ص 560

[17] المصراتي علي مصطفى، صحافة ليبيا في نصف قرن، عرض ودراسة تحليلية لتطور الفني للصحافة في ليبيا، بيروت، مطابع دار الكشاف، 1960، ص 18

ذلك التغير الاقتصادي والاجتماعي، أدى إلى ظهور نخب قبلية ودينية يمكن اعتبارهم مشاركين ولو شكليا في الحياة السياسية للدولة العثمانية (الإسلامية)، فعلى الرغم من أن ليبيا لم تنل استقلالها بعد، إلا أن تلك النخب لعبت دور الوسيط بين السلطة العثمانية والقبائل أيضا أحدثت تلك التغيرات تغييراً على شكل السلطة السياسية للقبيلة.

لقد كانت الحياة القبلية تتميز بالمشاركة في إدارة شؤونها، وذلك من خلال مجلس القبيلة، والذي يتولى قيادته (شيخ القبيلة)، تلك المشاركة من خلال المجلس كانت تتميز بالحوار الحر، والذي يؤدى غالباً إلى رأى جماعي، وذلك لتوزع مقومات القوة، فإن كان شيخ القبيلة قد تولي تلك المكانة نتيجة لبعض السمات الشخصية - فقه ديني أو الشجاعة القتالية - إلا أن تلك السمات لا تمكنه من الانفراد برأي، وذلك لأن رأيه يعتمد في التنفيذ على أفراد القبيلة والتي كانت تمتلك إمكانية الرفض دون التعرض للإكراه المادي أو المعنوي.

ونتيجة لحدوث تلك التغييرات أصبحت قيادة القبيلة يتولها شيخ القبيلة وبشكل يميل وفي بعض الأحيان إلى الاستقلالية، وهو يكتسب ذلك نتيجة لامتلاكه بعض المقومات الاقتصادية، التي تمكنه من الوفاء بالالتزامات المترتبة على تلك القيادة. فقد كان على شيخ القبيلة أن يعين الضعفاء ويفتح بيته للنزلاء والأضياف ويدفع الديات عن فقراء القبيلة[18]، ويساعد شيخ القبيلة على بقائه في السلطة رضاء أو قبول السلطة المركزية الاستعمارية. ويشارك شيخ القبيلة في تلك السلطة الأعيان، وهم الذين أصبحوا نتيجة تلك التغيرات في أوضاع مادية أحسن حالاً من غيرهم وذلك نتيجة لقربهم من السلطة المركزية

أيضا حدث تغير على شكل العلاقات القبلية بشكل عام، فقد أصبحت تربطها علاقات التبعية الاقتصادية، إضافة إلى علاقات التعاون الأمني لحماية مراعيها وقطعانها وآبارها خصوصاً في الحرب، فعلى الرغم من انتماء أغلب القبائل الليبية إلى أصل واحد، وعلى الرغم من الروابط المشتركة بينهم، إلا أن تلك الأوضاع المعيشية السيئة نتيجة لتواجد أغلب تلك القبائل في المناطق شبه القاحلة، جعلها تلعب دور في تشكيل علاقاتها، كما أنها السبب في تحريك صراعاتهم، والتي لم يخفف من حدتها إلا العامل الديني.

تلك الصراعات والتي كانت تحدث لغرض الحصول على مكاسب مادية، وظفها شيوخ القبائل والأعيان لغرض الحصول على بعض المكاسب شخصية، وذلك من خلال استثمارهم لأدوارهم كقيادات في الحصول على أدور أكبر في السلطة السياسية للدولة العثمانية (الإسلامية).

لم يكن هناك إمكانية للمشاركة في اختيار شيخ القبيلة، فكم أشرت غالباً ما يعود تولي تلك المناصب لمن يمتلكون سمات الشخصية، أما تولي مكانة لدى مؤسسات الدولة العثمانية (الإسلامية)، فكان يتم ذلك نتيجة التنافس بين الشيوخ والأعيان، الأمر الذي جعل هؤلاء الأخيرين غالباً منقسمين، ففي حين يحصل بعضهم على دور في مؤسسات الدولة العثمانية المسيطرة على ليبيا، نجد أن البعض الأخر قد تعاون مع منافسيهم. ففي الوقت الذي تعاون فيه بعض الشيوخ والأعيان مع العثمانيين نجد أن البعض الأخر قد تعاون مع منافسيهم الإيطاليين، مما جعل الشيوخ والأعيان وخصوصاً الذين أيدوا حكومة تركيا الفتاة ينتخبوا " في البرلمان العثماني في عام 1918 أ ويظهرون كأبرز قادة مقاومة الاحتلال الإيطالي[19].

تلك القيادات غالباً ما كان همها هزيمة خصومها المحليين، ولذلك قام أغلبهم بأحياء صراعات قبلية قديمة، كما لم يمانع آخرون من قبول المعونات، والتعاون مع الحكومة الاستعمارية، التي دعمت نفوذ الأعيان والشيوخ واذكت الصراع بينهم من أجل بعض المكاسب كالأراضي والمناصب.

تلك الأوضاع الاقتصادية السيئة والتي استثمرها الاستعمار لصالحة، ساهمت في نشوب الصراع بين القبائل في بعض الأحيان، إلى أنها لم تتمكن من القضاء على الترابط الاجتماعي والذي ظل راسخا كما إنها لم تستطيع تغيير التكوينات التقليدية للمجتمع الليبي وان ساهمت في إعادة تشكيل قيادته

فقد ضلت القبيلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، كما ضل شيخ القبيلة أو القرية هو المسئول عن تنظيم العلاقات بين أفرادها، والمتحدث باسم الأهالي أمام ممثلي الحكومة العثمانية مما جعل السلطة الاستعمارية تعترف بذلك النظام التقليدي والذي كان منتشر في معظم أرجاء ليبيا.

ومن ذلك يمكن القول بأن مشاركة أبناء القبائل كانت مقتصرة على دعمهم وتأييدهم لأولئك الشيوخ

---

[18] عبد العزيز سالم السيد، تاريخ العرب قبل الإسلام، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعات، ب ت، ص 363

[19] حميده علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 157

والأعيان، يدفعهم إلى ذلك العصبية أو الانتماء العقائدي أي وجود تفسيرات دينية مؤيدة لذلك
أما الأعيان وشيوخ القبائل فإن مشاركتهم في السلطة العثمانية، لا تتجاوز حدود حفظ الأمن والاستقرار للدولة العثمانية، ومن ناحية أخري هم ممثلين للقبائل المنتمين إليها ويحاولون من خلال ذلك تحقيق مكاسب لهم ولقبائلهم
تلك المشاركة والتي يتم من خلالها تحقق مكاسب للمتولين لبعض الوظائف السياسية في مؤسسات الدولة العثمانية، كانت تبرر دائما بأن ليبيا دولة مسلمة وتابعة للحكم الإسلامي، هذا التبرير جعل الليبيين ينظرون إلى الدولة العثمانية كدولة إسلامية، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية لم تواجه معارضة قوية مثلما واجه غيرها من الدول الاستعمارية الأخرى، هذا إضافة إلى أن النظام الاقتصادي والإداري الذي عملت به ساعدها في احتوائها للعديد من الأعيان وشيوخ القبائل الذين كان لهم دور في مساندتها.
تلك المساندة أو التعاون مع الدولة العثمانية ضعف بضعفها، بل تحولت ضدها بعد أن استطاع بنك روما أن يربط التجار والأعيان في ولاية طرابلس[20]* بعلاقة تجارية جعلتهم يتعاطفون مع السياسة الإيطالية في الولاية[21] وغيرها من المناطق الأخرى.

المبحث الرابع: مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم الإيطالي

لقد جاء انسحاب العثمانيين من ولاية طرابلس بعد فشلهم في مواجهة القوات الإيطالية الغازية لليبيا، ونتيجة لذلك وقعت السلطات العثمانية مع الإيطاليين اتفاقيتي لوزان في 15 أكتوبر، وأوشي في 18 أكتوبر في نفس السنة 1912 والتي بموجبها أنسحب الإيطاليين من مضيق الدردنيل وجزر الدوروان العثمانية في البحر المتوسط والذي كانت إيطاليا قد سيطرت عليه، مقابل انسحاب العثمانية من ليبيا وتسليمها للإيطاليين.
وفي ذات الوقت الذي أبرم فيه العثمانيين معاهدة الصلح مع إيطاليا، والتي قضت بالانسحاب المتبادل، قام السلطان العثماني بمنح الموافقة على استقلال ولاية طرابلس وذلك بإصداره لفرمان جاء فيه " إن حكومتي إذ تجد نفسها عاجزة عن تقديم المساعدات التي تمكنكم من الدفاع عن وطنكم وحرصا منها على هنأكم في الحاضر والمستقبل ورغبة منها في تجنب حالة الحرب المهلكة لكم ولعوائلكم وبقصد إعادة السلام والرخاء إلى ربوع بلادكم، فإني استخدم حقوقي الدستورية وأمنحكم الاستقلال الذاتي.
على اثر ذلك عقد في العزيزية (مؤتمر) العزيزية جمع أعيان وشيوخ القبائل في المنطقة الغربية، وذلك لمناقشة معاهدة الصلح الإيطالية العثمانية وكيفية التعامل مع الحكومة الإيطالية بعد انسحاب العثمانيين.
انقسم المشاركين في ذلك المؤتمر إلى مؤيدين للمفاوضات مع الحكومة الإيطالية بخصوص الاستقلال الممنوح لهم ومعارضين لها ومصممين على الجهاد دافعهم الدين الإسلامي وذلك بحكم إن الدولة الإيطالية لا تدين بالإسلام. أيضا استندت الإدارة السنوسية في ولاية برقة على ذلك الفرمان فأعلنت استقلالها.
وبرفض الحكومة الإيطالية لمطالب الاستقلال اندفع الليبيين إلى مواجهة الاستعمار الإيطالي، ونتيجة للهزائم المتوالية التي منيا الإيطاليين بها خلال الفترة من 1911 إلى 1916 اضطروا إلى مهادنة المقاومة خلال الفترة من 1916 إلى 1922 ء، كما اضطروا إلى الموافقة والتوقيع على الاتفاقيات مع القيادات المحلية، منها اتفاق قيادة الحركة السنوسية مع الإيطاليين و البريطانيين على الاعتراف بالسيادة الإيطالية على الساحل والسيادة السنوسية على الدواخل وفتح الطرق وحمايتها و استئناف التجارة الداخلية، وإعادة فتح الزوايا السنوسية، وطرد من اعتبروا مسببي المشاكل " أحمد الشريف. والضابط الأتراك " من برقة وجمع السلاح وحل الأدوار[22]* العسكرية القبلية المقاومة للإيطاليين[23].
أيضاً انتهز زعماء حركة المقاومة في المنطقة الغربية خروج إيطاليا منهكة القوى من الحرب العالمية الأولى، ومن مواجهتها للمجاهدين الليبيين، فعقدوا اجتماع في مسلاته جمع كل أعيان وشيوخ قبائل المنطقة

---

[20]* ولاية طرابلس: كانت تشمل، طرابلس وعاصمتها طرابلس، وجبل نفوسة وعاصمتها يفرن، والخمس وعاصمتها الخمس، وفزان وعاصمتها مرزق، وبرقة وعاصمتها بنغازي
[21] الزوى الطاهر أحمد، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، 1970، ص 34
[22]* الأدوار: كان لكل قبيلة "دور" ويتكون من مجموعة من المجاهدين المتطوعين، ومن هذه المجموعات تتكون الأدوار تتناوب كل مجموعة من القبيلة في الجهاد لفترة محددة ثم تعود للحياة الطبيعية ويحل محلها مجموعة أخرى، تولى قيادة تلك الأدوار وبإشراف من محمد إدريس السنوسي، الشيخ عمر المختار شيخ زاوية القصور وهي احد الزوايا السنوسية تقع جنوب مدينة المرج
[23] الزاوي، مرجع سابق، ص 266

الغربية وبعد مناقشات ومشاورات اتفق المؤتمرون على إعلان الجمهورية الطرابلسية في 16 نوفمبر 1918 في عاصمتها العزيزية في الساحل وغريان في الجبل الغربي[24]، كما قاموا " بانتخاب مجلس جماعي لرئاسة الجمهورية، مكوناً من أربعة أعيان، أيضاً انتخب المؤتمرون مجلس استشاري - برلمان - مكون من أربعة وعشرون عضواً من أعيان البلاد وشيوخها، ومجلساً قضائياً شرعياً مكوناً من أبرز علماء الشريعة، كما ألفوا قوة شرطة وجيش كذلك قام قادة الجمهورية بإرسال إعلان الجمهورية إلى الحكومات الإيطالية والفرنسية والإنجليزية والأمريكية طالبين الاعتراف بالجمهورية كحكومة شرعية [25].

لا شك إن مثل هذا الشكل من نظم الحكم والذي أرست تلك القيادات السياسية دعائمه في تلك الفترة المبكرة، يدل على إن تلك النخبة تتحرك كقيادة سياسية أولا وكقيادة ثورية ثانياً، وما يؤكد ارتباطهم بالتطور الحادث على النظم السياسية المتجه نحو الديمقراطية، هو اختيارهم لذلك الشكل المتطور من نظم الحكم، قياساً بما تبنته جميع الدول العربية بل أكثر من نصف دول العالم في تلك الفترة، فمن اختيارهم لذلك الشكل من نظم الحكم (الجمهوري) فهم يؤكدون على المشاركة السياسية غير المباشرة، ولأدراك القيادة السياسية الليبية لمدى القوة العسكرية التي يمتلكها المستعمر الإيطالي، وفي المقابل عدم امتلاك القدرة الكافية للمواجهة نظر لقلة الإمكانيات الحربية والبشرية، حاولوا وعن طريق المفاوضات الوصول إلى الاستقلال وبأقل الخسائر، كما أدرك الإيطاليين بان قوتهم لن تفلح في إكراه الليبيين لقبولهم، ونتيجة لذلك قامت الحكومة الإيطالية بأجراء مفاوضات مع تلك القيادات واجتمع الطرفان في خلة الزيتونة في 18 إبريل 1919 أ واتفقا على عقد اتفاقية صلح عرفت باسم القانون الأساسي "دستور" صلح سواني بني ادم[26]

عقد الصلح في 21 إبريل 1919)، وتمت المصادقة عليه من قبل ملك إيطاليا، و عملا به صدر في 17 مايو من نفس السنة مرسوم إيطالي يقضي بأن تتحول حكومة طرابلس من عسكرية إلى مدنية.

وبموجب ذلك القانون (الدستور)، أنيطت السلطة التشريعية بمجلس نواب ينتخبه السكان ويتجدد أعضاؤه كل أربع سنوات، كما يتم تشكيل مجلس حكومي - سلطة تنفيذية - يتكون من عشرة أعضاء، ينتخب مجلس النواب ثمانية منهم وتعين الحكومة الإيطالية العضوين الآخرين، ويرأس ذلك المجلس حاكم عام له السلطة المدنية والعسكرية، يعينه ملك إيطاليا. وتنتهي العضوية في المجلس الحكومي مع انتهاء العضوية في مجلس النواب، إضافة إلى ذلك نص القانون الأساسي على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يخص الأحوال الشخصية للمسلمين وضمان حرية العبادة. كما نص على حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحق التعليم وإعفاء المواطنين من التجنيد الإجباري، هذا إضافة إلى تنظيمات إدارية في مختلف المناطق.

من جانب آخر، قبلت الحكومة الإيطالية وبضغط من الحكومة البريطانية الموافقة على قبول مطالب السنوسيين فقامت باستكمال اتفاقها مع قيادة الحركة السنوسية. وذلك بأن أصدرت في 31 يناير 1919 قانونا منحت به برقة دستورا "[27]، يقضي بسيادة الإدارة السنوسية على الداخل

ذلك الضغط البريطاني على الحكومة الإيطالية لم يكن هناك ما يوازيه بالنسبة للجمهورية الطرابلسية، وبالتالي فإن إيطاليا " لم تعطى البرلمان الطرابلسي سلطات تشريعية بل استشارية غير ملزمة " [28].

لقد كانت السلطة الاستعمارية الإيطالية مدركة للتركيبة الاجتماعية والسياسية لقيادة الجمهورية الطرابلسية، أو يمكن القول للتركيبة غير المتوازنة والهشة لتلك القيادة، وبوجود صراعات وتنافس بين العديد من الأعيان والشيوخ حول النفوذ والأرض تؤازرهم في ذلك قبائلهم، فقامت بتوظيف تلك الصراعات القبلية لصالحها، وذلك باستغلال أطماع الأعيان والشيوخ في تحقيق مصالحهم الخاصة والتي كانوا يضعونها فوق كل اعتبار، وتمكنت بذلك من زيادة حدة الصراع بينهم مما أدى إلى تفرقهم. ونتيجة لتلك الصراعات بين بعض أقطاب الجمهورية الطرابلسية وكذلك لمقتل بعضهم وهجرة البعض الآخر جعل قيادة تلك الجمهورية الفتية تتجه نحو التشتت، مما اضطرا من بقى منهم إضافة إلى بعض الأعيان الآخرين يدعون لعقد مؤتمر للتشاور وفي محاولة لرأب الصدع.

---

[24] الزاوي مرجع سابق، ص 313، 317، 322، 324

[25] حميدة علي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 172

[26] الزاوي مرجع سابق، ص 259

[27] نقولا زيادة، مرجع سابق، ص 9

[28] الزاوي، مرجع سابق، ص 370-386

التئم ذلك المؤتمر في 20 نوفمبر 1920، بمنطقة غريان وتم فيه انتخاب هيئة سياسية جديدة "[29] لملأ فراغ القيادة السياسية للجمهورية الطرابلسية. تكونت تلك الهيئة من أحد وعشرون عضوا ترأسها أحد أعضاء الجمهورية السابقين، وسميت تلك الهيئة "بهيئة الإصلاح المركزية". كما تمت الدعوة في ذلك المؤتمر إلى تكوين حكومة رئاسية منتخبة تحكم على أساس دستوري لأقاليم ليبيا الثلاث علي أن يوافق عليه غالبية الليبيين أيضا قرر المؤتمر إيفاد وفد إلى روما لإعلام الحكومة الإيطالية بقراراته، إلا إن الإدارة الإيطالية الاستعمارية في ليبيا قامت بإيفاد وفد بديل عن ذلك الوفد تكون من مجموعة من المتواطئين معها. وبذلك لم يتمكن وفد المؤتمر من تحقيق هدفه، كما لم يتمكن قادة المؤتمر من رأب الصدع والتوفيق بين الأطراف أو القبائل المتصارعة، وفي محاولة للحصول على بعض الحماية السياسية قاموا أعضاء قيادات المؤتمر بالاتصال بقيادة الحركة السنوسية والمتحصلة على اعتراف الحكومة الإيطالية بحكم ذاتي لبرقه لأجر لقاء. وفي 21 يناير 1921 التقى أعضاء مجلس الإصلاح المركزي في منطقة سرت مع وفد من برقة وتم في ذلك اللقاء مبايعة محمد إدريس السنوسي أميرا على ليبيا وتم من جانبه - محمد إدريس السنوسي - قبول تلك المبايعة في نوفمبر 1922.

هذا التكتيك السياسي الأخير لم تنجح وذلك لتولى الحزب الفاشي زمام الأمور في إيطاليا عام 1922 والذي طبق سياسة استعمارية غاية في العنصرية والتطرف وذلك يعود إلى الأيديولوجية التي ارتبط بها ذلك الحزب. وبتولي الفاشيون السلطة السياسية انهارت جميع التكوينات السياسية، فانهارت جمهورية طرابلس الغرب في عام 1923، كما أعلن الفاشيون عن إلغائهم لمعاهدات الاستقلال الذاتي التي أعطيت للإدارة السنوسية في برقة، تلك السياسة هددت كل التنظيمات السياسية والتكوينات الاجتماعية، والحركة السنوسية والجمهورية الطرابلسية والتحالفات القبلية المستقلة في فزان [30].

لقد كان اتجاه السلطة السياسية الإيطالية رأسمالي، وهذا جعلها تركز على الاستيطان بشكل أساسي، وترفض إن يشاركها الأعيان، والنخبة المحلية في الإدارة، وقد عبر عن ذلك الحاكم الفاشي العسكري كونت فولبى في طرابلس بقوله "سياستنا في ليبيا ليست بالتعاون مع الأعيان وليست ضد الأعيان، ولكن في الحكم بدونهم.[31]

لقد كان طابع السياسة الإيطالية (الميكافيلية) الإبادة والإفناء والاغتصاب للأراضي والتجويع، استعمار بدون أخلاق ولا قيم، تحكمه المصلحة ووسيلة القوه، فلم تسمح التشريعات الصادرة عن الحكومة الإيطالي بتشكيل إي تنظيم سياسي، إلا إذا ارتبط أعضائه بالحزب الفاشي الذي كان يميز بين الإيطاليين أنفسهم، ولم يوجد أي نشاط سياسي منظم سوى بعض الأحداث التي كان محركها الدفاع عن الحقوق العمالية في مواجهة إجراءات غاية في الظلم، ومن بين تلك الأحداث ما قام به العمال الليبيين في سنة 1928 تجاه نقابة الموانئ الإيطالية، والتي قامت بناء على اقتراح من أصحاب الشركات الإيطالية بإصدارها قرارا يقضي بتقليص أجور العمال الليبيين بنسبة 15%، فقاما على اثر ذلك عمال الموانئ الليبيين بعقد اجتماعا قرروا فيه عدم استلام أي أجر منخفض، وبتقديم مذكرة احتجاج إلى الاتحاد العام للبحارة بإيطاليا على ذلك الإجراء، أيضا توقفا العمال الليبيين عن دفع الاشتراكات للنقابة الإيطالي، ونتيجة لذلك أعيدت إلى العمال الليبيين أجورهم كأمله وفشل قرار النقابة بأمر من اتحاد البحارة الإيطالي"[32].

أيضا الموقف الذي اتخذه العمال الليبيين في سنة 1937 حيال القرار الذي أصدرته الحكومة الإيطالية والقاضي برفع أجور العمال الإيطاليين بنسبة 10%، واستثني من ذلك العمال الليبيين وغير الإيطاليين، وقد نتج عن هذه التفرقة المجحفة التي شعر بها العمال الليبيين إضراب، قدمت على إثره مذكرة إلى اتحاد البحارة بإيطاليا، وقد استجابت السلطات الإيطالية على أثراها للضغط وأقرت تطبيق تلك الزيادة وبنفس النسبة على العمال غير الإيطاليين"[33].

لقد حاول العمال الليبيين ومن خلال الإضرابات والاحتجاجات الضغط على الحكومة الاستعمارية للحصول

---

[29] احمد زارم، مذكرات صراع الشعب الليبي مع الاستعمار، تونس، الدار العربية للكتاب، ب ت،

[30] الزاوي، مرجع سابق، ص 514

[31] المرجع السابق، ص 514

[32] العزابي محمد يوسف، وآخرون، نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا، دمشق، مطبعة دار العلم، ب ت، ص 27

[33] عبد الله عبود، بحث عن تاريخ الحركة النقابية في المحافظات الشرقية، 1948- 1970

على بعض الحقوق ونتيجة لنجاحهم في ذلك شعروا بقوتهم تجاه السلطة الإيطالية الاستعمارية وتأثيرهم عليها ونجاحهم في ذلك، مما أدى إلى زيادة النشاط النقابي تجاه الحكومة الإيطالي. ومن خلال هذا السلوك السياسي أدركوا الليبيون مدى تأثير هذه الأشكال من أشكل الرفض السياسي على السلطة سواء السياسية أو غيرها، وبالتالي تبنيها كشكل من أشكال المواجهة السياسية وخصوصا بعد أن أثبتت هذه الآلية فاعليتها بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، حاولت الحكومة الإيطالية ممارس أعمال المهادنة مع الليبيين وذلك لتقوية صلاتها مع بعض الشخصيات التي برزت في تلك الفترة على رأس الحركات النقابية، غير أن ذلك قوبل برفض. ودفع الشعب الليبي الضريبة مرة أخرى، فكما هزم العثمانيين في الحرب العالمية الأولى وخلفهم الإيطاليين خسر الإيطاليين في الحرب العالمية الثانية وخلفهم البريطانيون والفرنسيون، تغير الاستعمار وظل دافع الضريبة غير المستحقة كما هو.

المبحث الخامس: مرحلة الوضع السياسي فترة الحكم البريطاني

لم يتعامل الاستعمار البريطاني مع ليبيا كدولة مستعمرة بل كجزء من الأراضي الإيطالية، مستنده في ذلك على المرسوم الذي أصدره موسوليني في 9 يناير 1939 بضم ليبيا إلى إيطاليا[34]، إي اعتبرها المستعمرين الجدد جزء من أرض أعداهم (الإيطاليين)، فبعد معركة العلمين في 23 أكتوبر 1942 سيطر الحلفاء على طبرق في 12 نوفمبر 1942، وعلى طرابلس في 23 يناير 1943، وبذلك سيطرت الإدارة العسكرية البريطانية على الجزء الشمالي، وتولى الفرنسيين الجزء الجنوبي من ليبيا.

لقد تحسنت في ظل الإدارة البريطانية أمور التجارة والصناعة وظهر تحسن في مستوى المعيشة وتحصل الليبيين على بعض السلطات المحلية وتم تكوين بعض التنظيمات الحزبية والتي انصب اهتمامها على تحقيق الاستقلال، غير أنهم اختلفوا على شكل الدولة اتحادية أم لا.

علي الرغم من تمكن الاستعمار من إخماد كل تلك المؤسسات والتنظيمات السياسية التي حاول الليبيون أقامتها إلا أن المستعمرين لم يتمكنوا من القضاء على الأفكار المرتبطة بها، فعلى الرغم من عدم تمكن القيادات السياسية من تكوين أي تنظيم سياسي ولفترة حوالي ربع قرن إلا أنهم عادوا إلى تكوينها بعد عام 1944، فتكون النادي الأدبي في طرابلس، وانبثق عنه (نادى العمال) و (نادي النهضة) و(نادي الشباب)، أيضا تكون في طرابلس، الحزب الوطني، والجبهة الوطنية، والكتلة الوطنية، وحزب الأحرار، وحزب العمال ثم حزب الاستقلال إضافة إلى حزب المؤتمر الوطني والذي شكله المغتربون بعد عودتهم من الخارج.

أيضا تأسست في برقة الجبهة الوطنية وكان اتجاهها إقليمي حيث طالبت منذ تأسيسها باستقلال برقة. وأصدرت بيانا تطالب فيه بتشكيل حكومة وطنية بقيادة محمد إدريس السنوسي [35]، أيضا تكون في برقة نادى (عمر المختار) و (رابطة الشباب).

في عام 1949 انتظمت تلك التكوينات الثلاث التي في برقة في تكوين واحد وهـــو (المؤتمر الوطني) وذلك لاتخاذ رأى موحد تجاه عملية الاستقلال، تكون ذلك المؤتمر مـــن شيوخ القبائل ومندوبين عن المدن والقرى تم اختيارهم بمعرفة محمد إدريس السنوسي" [36].

أما عن تكوين الأحزاب في طرابلس فقد تشكل في أواخر عام 1946 أ حزب الكتلة الوطنية الحرة، وتم تكوينها عن طريق مجموعة من المنتمين أصلا للحزب الوطني، كما تشكل أيضا حزب العمال عن طريق مجموعة من المنتمين أصلا لحزب الكتلة الوطنية الحرة

في مارس 1947 أذيع في محطة القاهرة عن تشكيل هيئة تحرير ليبيا كمنظمة وطنية لليبيا " [37]، وعن طريق مجموعة منبثقة من الحزب الوطني تم تشكيل حزب الأحرار في يناير 1948. في أول يونيو عام 1949 أعلن محمد إدريس السنوسي استقلال برقه الذي اعترفت بها بريطانية على الفور، وفي 16 سبتمبر عام 1949 إصدار البريطانيون إعلان نقل السلطات رقمه 187 الذي يخول محمد إدريس السنوسي حق

34 أبوبكر محمد الهوش، تطور الضبط البيبلوغرافي للمطبوعات الرسمية في ليبيا، 1901- 1977، ص 14
35 سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 49
36 نقولا زيادة، مرجع سابق، ص 129
37 أحمد زارم، مرجع سابق، ص 54

وضع الدستور وتحديد السلطات التي تحتفظ بها بريطانيا [38].
بقى استقلال ليبيا معلق وذلك لاختلاف دول الحلفاء حول تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة والاختلاف حول مصالحهم، ولذلك أحيل موضوعها للجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 سبتمبر 1948.
تقدما وزيري خارجية بريطانية وإيطالية - بيفن سفورزا - بمشروع لفرض وصاية إيطاليا على طرابلس وبريطانيا على برقة وفرنسا على فزان وبعد التعديلات تمت الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة بالأغلبية ونتيجة لهذه الإجراءات عقدت الأحزاب والهيئات السياسية وغير السياسية في اجتماعا مشتركا وأقرت فيه الإضراب العام والخروج في مظاهرات تعبيرا عن سخطهم على ذلك، وقد ناجح ذلك الاجتماع في تنفيذ قراراته وعلى اثر ذلك عمت المظاهرات جميع المناطق، وتعتبر هذه المشاركة أكبر مشاركة سياسية خلال تلك الفترة، وعلى الرغم من تلك المعارضة والاحتجاجات المعبرة عن إرادة الشعب الليبي في الاستقلال، إلا أن صوت ممثل هايتي والذي كان لصالح ليبيا هو الذي حسم المواقف عند عرض ذلك المشروع للتصويت في الأمم المتحدة، وبذلك لم يتحصل ذلك المشروع على موافقة ثلثي الأعضاء.
في 21 أغسطس 1949 اجتمع المؤتمر الوطني في القصبات بمسلاته في جامع المجابرة شارك في المؤتمر العديد من وفود المناطق بالإضافة إلي حضور جماهيري غفير مرافقين للحضور "[39]. جمع هذا المؤتمر جميع الأحزاب وفيه تم انتخاب رئيس هيئة تحرير ليبيا رئيسا للمؤتمر، وثلاثة نواب له هم مفتي ليبيا ورئيس الجبهة الوطنية المتحدة، ورئيس الحزب الوطني.
في 25 مارس 1950 أ عقد مؤتمر تاجوراء بجامع مراد آغا حضر هذا الاجتماع عدد وافر من المواطنين من جميع أنحاء البلاد " [40].
جميع تلك المؤتمرات والتنظيمات السياسية كانت تسعى نحو هدف واحد وهو الاستقلال، وبالتالي فإن المشاركة السياسية كانت تتجسد من خلال الانتماء إلى تلك الأحزاب أو إلى غيرها من التنظيمات الأخرى، سوء المشاركة في اختيار قيادتها أو مناقشتها أو المشاركة في المظاهرات والإضرابات التي تدعو إليها، وعلى الرغم من إن ذلك العدد الهائل من الأحزاب لا يتناسب مع عدد سكان البلد والذي لم يتعدى المليون إضافة إلى أن الشعب لازال يبحث عن الاستقلال، يدل في الواقع على عدم فهم الظروف المحيطة بليبيا، ويوضح حب الذات ويؤكد التفرق ويدل على عدم وجود عمق في التفكير.
إلا أن أهمية تلك الأحزاب كان واضحة في تأثيرها الكبير على الحياة السياسية لليبيين حيث أصبحوا وخلال فتره وجيزة يقومون بالمظاهرات وهذا يدل على وجود وعي وطني حقيقي.
يتضح أن الحياة السياسية في ليبيا خلال تلك الفترة قد امتزجت بالمشاركة سواء المباشرة أو غير المباشرة، فعلى الرغم من التباين الواضح في شكل أنظمة الحكم الاستعمارية واختلاف آلياتها المستخدمة، إلا أن الليبيين وأن تم إبعادهم عن المشاركة فـــي الحياة السياسية للدولة - المستعمرة - فإنهم يشاركون من خلال قنوات - شيوخ القبائل والأعيان - في التعامل مع تلك الأنظمة، هذا فضلا عن أن الحياة القبلية قد تبنت المشاركة السياسية المباشرة وغير المباشرة.
أيضا من الواضح أن المشاركة السياسية لم ترتبط بمتغيرات ثابتة، فمن الواضح أن الظروف المعيشية كانت متباينة ومتغيرة، كما أن التكوينات الاجتماعية - القبائل - ضلت ثابتة لفترة طويلة إلى إنها أصبحت تنفتح على التكوين الأكبر "الوطن"، أيضا الثقافة السياسية التي كانت سائدة لم تكن تستند إلى أيديولوجيا محددة.
فمن الناحية الاقتصادية لم يحدث ذلك التفاوت إلا بعد حدوث تغيرات في شكل الملكية، والذي أدى إلى وجود بعض الطبقات، أما من حيث المكانة الاجتماعية فهي أيضا لم ترتبط بالعامل الاقتصادي، فغالبا ما كان لعامل الدين القوة المؤثر في ذلك، هذا إضافة إلى بعض الخصائص التي يمتلكها الفرد كالشجاعة والكرم وإلى غير ذلك، أما من الناحية الثقافية فقد ضلت المعتقدات الدينية هي المسيطرة ولم يكن في تلك الثقافة ما يدعوا إلى المشاركة المباشرة وإنما غالبا ثقافة المشاركة غير مباشرة سواء في القبيلة الواحدة أو من مجموعة القبائل.

---

[38] هنري حبيب، مرجع سابق، ص 71
[39] أحمد زارم، مرجع سابق، ص 90
[40] المرجع السابق، ص 154

تلك المؤسسات - القبيلة، الإدارات المحلية، الديوان المجلس، المجلس الاستشاري، مجلس النواب - إلى غير ذلك من المؤسسات التي ألفها الليبيين خلال تلك الفترة، على الرغم من عدم توفر الظروف لتطورها، إلا أنها وقياسا بما كانت عليه العديد من الأنظمة السياسية سوء العربية أو غيرها والتي نالت استقلالها مبكرا، تعتبر ليبيا من بين الدول التي امتلكت نماذج من المؤسسات السياسية، هذا فضلا عن أن السياسات التي انتهجتها القيادات السياسية أو التنظيمات العمالية أو الحزبية أوقعت المستعمرين الغربيين في شباك أفكارهم، فمن الواضح أن القيادات السياسية الليبية قد حاولت توظيف الأيديولوجيا التي يطرحها الغرب وذلك في تبنيهم لبعض آلياتها، وهي في ذلك تحاول الوصول إلى أهدافها من جانب وإثبات وهم تلك الأيديولوجيا وذلك في حالة عدم تحقيقهم لأهدافهم من جانب آخر

ويمكن القول إن المؤسسات السياسية التي أوجدتها بعض الدول الاستعمارية، أو التي حاول الليبيون تحقيقها لم توجد في تلك الفترة إلا في بعض الدول الأوروبية المتقدمة، فتلك المؤسسات السياسية وان كانت لم تستمر أو تستقر لفترة طويلة، إلا أن مجرد وجودها، وهي في مجملها نماذج متطورة للمشاركة السياسية غير المباشرة، توضح أنها ذات أصول مبكرة بنسبة للمجتمع الليبي.

الخاتمة:

تناول هذا البحث المراحل التاريخية للوضع السياسي في ليبيا حتى تاريخ الاستقلال، ولقد مر التاريخ السياسي بمحطات عديدة ومن أهم تلك المحطات وأبرزها الفترة التي قامت فيها التنظيمات السياسية الليبية سواء التي كانت في إقليم برقة وإقليم طرابلس أو إقليم فزان، ذلك الدور ساهم في تحديد مستقبل ليبيا السياسي، على الرغم من تباين اتجاهاتها وميولها السياسية، حيث استطاعت أن تتفاعل مع الظروف والمعطيات الدولية الجديدة وتسخيرها لصالح خدمة قضية بلادهم، ومن خلال تتبعنا لتلك المراحل يمكننا القول أن البحث خلص إلى عدة استنتاجات أهمها:

الاستنتاجات:

1- استطاع البحث من خلال تتبعه لمسيرة الوضع السياسي قبل الميلاد حتى سنة 1911، أن تكشف أن التاريخ لم يثبت أن الليبيين قد تولوا زمام أمور القيادة والحكم خلال العهود السابقة.

2- أظهر البحث أن انسحاب تركيا من ليبيا، بموجب اتفاقية "أوشي لوزان" 1912، هي البداية لتدشين مرحلة جديدة من تاريخ ليبيا السياسي، تكونت على إثرها العديد من الحكومات الوطنية، منها إعلان قيام الجمهورية الطرابلسية، لسد الفراغ السياسي الذي تركه الانسحاب العثماني.

3- كشف البحث النقاب عن الوعي السياسي الذي كان يتمتع به قادة حركة المقاومة، وعلى الرغم من انشغالهم بساحات القتال، فإنهم لم يكونوا في غفلة عما يشهده العالم من حولهم من تطورات سياسية وعسكرية واقتصادية.

المصادر:

القرآن الكريم

المراجع:

1. أبوبكر محمد الهوش، تطور الضبط الببليوغرافي للمطبوعات الرسمية في ليبيا، 1901- 1977.
2. احمد زارم، مذكرات صراع الشعب الليبي مع الاستعمار، تونس، الدار العربية للكتاب.
3. الطاهر أحمد الزوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، 1970.
4. الهادي مصطفى بولقمة، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، سرت، الدار الجماهيرية، 1995.
5. حميدة علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
6. خدوري مجيد، ليبيا الجديدة، 1968.
7. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1975.
8. زيادة نقولا، برقة الدولة العربية الثامنة، طرابلس: دار الفرجاني.

9 - زيادة نقولا، تاريخ ليبيا، معهد الدراسات العربية، 1958.
10. سامي حكيم، استقلال ليبيا، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1965.
11. شكري محمود فؤاد، ميلاد دولة ليبيا الحديثة "وثائق تحريرها"، مطبعة الاعتماد 1957.
12. عبد الله عبود، بحث عن تاريخ الحركة النقابية في المحافظات الشرقية، 1948- 1970
13. عبد العزيز سالم السيد، تاريخ العرب قبل الإسلام، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
14. المصراتي علي مصطفى، صحافة ليبيا في نصف قرن، عرض ودراسة تحليلية لتطور الفني للصحافة في ليبيا، بيروت، مطابع دار الكشاف، 1960.
15. محمد يوسف العزابي، وآخرون، نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا، دمشق، طبعة دار العلم.
16. محمود، حسين سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، 1962.
17- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، طرابلس، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.